

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ هُدِيَ وَعَلَى الْمُهَاجِرِينَ

الحمد لله الذي أحل لنا الحلال وبينه وحرم علينا الحرام
وأظهره والصلة والسلام على النبي المختار وعلى أهل بيته
الأطهار وأصحابه الآخيار.

أما بعد

من الضلال المبين والشر المستبين في هذه الأيام ظاهرة انتشار النار في الهشيم آلا وهي نكاح المرأة الشيب بدون ولی وذلك لقول الإمام أبو حنيفة رحمة الله وما أتبعهم إلا هوى وغي دون فهم وتعبد سليم . وهذا مما جعلني أكتب في هذه القضية العظيمة والبلية الكبيرة.

رأي المذاهب في هذا النكاح:

نكاح المرأة بولي أو بدونه مما بحثه الفقهاء تفصيلاً، وتبادر اجتهادهم فيه، فعند الإمام أبي حنيفة: أن المرأة إذا زوجت نفسها سواء كانت بكرأً أو ثياباً جاز النكاح، وسواء كان الزوج كفراً لها أو غير كفء فإن لم يكن كفناً فلاؤلياتها حق الاعتراض عليه.

وعند صاحبه أبي يوسف: أن الزوج إن كان كفناً أمر القاضي الولي بإجازة العقد فإن أجازه جاز، وإن أبي أن يجيزه لم ينسخ وللقاضي أن يجيزه فيجوز . وعند محمد بن الحسن: صاحب الإمام أبي حنيفة يتوقف النكاح على إجازة الولي سواء زوجت نفسها من كفء أو غير كفء فإن أجازه الولي جاز وإن أبطله بطل، إلا أن الزوج إن كان كفناً لها فينبغي للقاضي أن يجدد العقد إذا أبي الولي أن يزوجهها منه

وفي مذهب الإمام مالك: قال الإمام إنه لا نكاح إلا بولي وإن الولاية شرط في الصحة في روایة أشهب، وفي روایة ابن القاسم عن الإمام مالك أن اشتراط الولاية سنة وليس بفرض، حيث إنه كان يرى الميراث بين الزوجين بغير ولی .
وفي مذهب الإمام الشافعي: لا يجوز النكاح إلا بولي .

وفي مذهب الإمام أحمد: لا نكاح إلا بولي وشاهدين من المسلمين.

وفي المذهب الظاهري: لا يحل للمرأة نكاح ثياباً كانت أو بكرأً إلا بإذن ولیها .

أدلة أقوال الأئمة:

واستدل الإمام أبو حنيفة ومن معه: على جواز نكاح المرأة دون ولی بقول الله تعالى: فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف. ويقوله جل ذكره: حتى " تتکح زوجاً غيره . وقوله عز وجل: أن ينكحن أزواجهن . فدل هذا على إضافة العقد إلى المرأة وتملكها ل المباشرة .

هذا في الكتاب، أما من السنة فاستدلوا بقول رسول الله: **(ليس للولي مع الثيب أمر)**. وقوله عليه الصلاة والسلام: (**الأئم أحق بنفسها من ولیها**). وهي المرأة التي لا زوج لها بكرأً كانت أو ثياباً، كما استدلوا بعدد من الواقع ومنها قصة الخنساء بنت خدام الأنصاري التي زوجها أبوها وهي ثيب، فكرهت ذلك الزواج فأنت رسول الله فرد نكاحها. ومنها قصة الفتاة التي جاءت إلى عائشة رضي الله عنها فقالت: إن أبي زوجني ابن أخيه لرفع خسيسته وإنني كرهت ذلك . فقالت لها عائشة اجلسي حتى يأتي رسول الله، فلما جاء عليه الصلاة والسلام فأخبرته فأرسل إلى أبيها فقالت: أما إذا كان الأمر إلى فقد أجزت ما صنع أبي إنما أردت أن أعلم هل للنساء من الأمر شيء . كما أن الحنفية لم يأخذوا

ب الحديث عائشة رضي الله عنها لأنه من الآحاد الذي خالف فيه الفعل القول ، بدليل أن عائشة رضي الله عنها زوجت بنت أخيها عبد الرحمن وهو غائب.

وأما الذين اشترطوا الولاية في النكاح:

فاستدلوا بما روتته عائشة أن رسول الله قال:

(أيما امرأة نكحت بغير إذن ولديها فنكاحها باطل فنكاحها باطل

فنكاحها باطل، فإن أصابها فلها الصداق بما استحل به من

فرجهما). وفي رواية: (فإن اشترجروا فالسلطانولي من لا

ولي له). وما روی عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال:

"كل نكاح لم يحضره أربعة فهو سفاح، الزوج وولي وشاهدا عدل".

واستدلوا بما أخبر به عكرمة بن خالد أن الطريق جمع ركباً

فيهم امرأة ثيب فولت رجلاً منهم غير ولد أمها فزوجها،

فجلد عمر بن الخطاب الناكح والمنكح ورد نكاحها. كما

استدلوا بأن رجلاً نكح امرأة منبني بكر فكتب ولديها إلى

عمر بن عبد العزيز يقول إنه ولديها وإنها نكحت بغير أمره، فرد عمر نكاحها وقد أصاب الزوج منها. كما استدلوا على وجوب الولي بأن جمعاً من الصحابة والتابعين أجمعوا على أن المرأة لا تملك تزويج نفسها ولا غيرها ولا توكل غير ولديها في تزويجها، ومنهم عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وعمر بن عبد العزيز والثوري والشافعي وغيرهم. وذكر أبو الوليد بن رشد القرطبي أن سبب اختلاف الفقهاء في هذه المسألة أنه لم تأت آية ولا سنة ظاهرة في اشتراط الولاية في النكاح فضلاً عن أن يكون في ذلك نص، بل الآيات والسنن التي يحتاج بها من يشرطها هي كلها محتملة، وكذلك الآيات والسنن التي يحتاج بها من يشرط إسقاطها هي أيضاً محتملة في ذلك، والأحاديث مع كونها محتملة في ألفاظها مختلف في صحتها إلا حديث ابن عباس.

الخلاصة:

قلت :

هذه خلاصة عن آراء الفقهاء، وسبق القول في هذه المسألة

أنه مع تغير الأحوال بتغير الأزمان وما جد على العلاقة بين

الناس من تغير في السلوك تبعاً لواقع الزمن ومستجداته، وما

رافق ذلك من اختلاط في بعض المؤسسات التعليمية

والعملية، وما نشأ عن هذا الاختلاط من علاقات تؤدي إلى

اختيار المرأة لزوجها دون إذن ولديها، بل إصرارها على هذا

الاختيار رغم ما قد يكون فيه من محاذير ومخاطر، فإن

الواجب أن تكون الولاية شرطاً لصحة الزواج. ومع ما يؤيد

هذا الشرط من الآثار التي استدل بها القائلون باشتراط الولي

فإن في هذا الشرط ضمان للمرأة نفسها حين يساعدها ولها
في اختيار الزوج الصالح لها، وفيه ضمان لأوليائها للحفاظ

على سمعتهم، ودرءاً لما قد ينشأ من مشكلات بينهم وبين أزواج لا يرغبون فيهم.

ولكن هذا الشرط يجب أن لا يكون وسيلة يتحكم بها الولي في مولتيه فيمنع زواجهما عن يشاء دون أن يراعي في ذلك إذنها، وأهلية الزوج لها مما ينتج منه إكراه، وقسر، ومفاسد كثيرة.

وتأسيساً على ما سبق وحيث إن عقد النكاح عقد عظيم تبني عليه نتائج مهمة ومقداد دينية ودنيوية، فإنه يجب اشتراط الولاية فيه حفظاً لمصلحة الزوجين وسلامة عقدهما.

ولهذا فإن على الذي فعل هذا أن يذهب إلى القضاء فيصحيح عقد نكاحه، وذلك ياجازة ولـي المرأة لهذا النكاح، فإن لم يكن ثمة ولـي لها فالقاضي هو ولـيـها وفقاً للأحكام الشرعية في هذا الخصوص .ويكون بذلك قد حقق قول الله عز وجـل ((فـانـكـحـوـهـنـ بـإـذـنـ أـهـلـهـنـ وـعـاتـوهـنـ أـجـورـهـنـ بـالـمـعـرـوـفـ مـحـصـنـاتـ غـيرـ مـسـافـحـاتـ وـلـاـ مـتـخـذـاتـ أـخـدـانـ)) النساء

25

فتوى تخص المسألة:

السؤال:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الحمد لله، والصلوة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آلة

وصاحبـهـ وـمـنـ وـالـاهـ، أـمـاـ بـعـدـ: لـقـدـ تـزـوـجـ اـبـنـ الـكـبـيرـ مـنـ اـمـرـأـ بـدـونـ عـلـمـ وـالـدـتـهـ، وـكـانـ عـقـدـ النـكـاحـ بـدـونـ ولـيـ
لـلـمـرـأـةـ، وـتـمـ عـقـدـ النـكـاحـ لـدـىـ شـيـخـ الـجـالـيـةـ الـتـيـ تـبـعـ لـهـ هـذـهـ المـرـأـةـ؛ـ حـيـثـ إـنـهـ مـنـ الـجـنـسـيـةـ الـأـثـيـوـيـةـ،ـ عـلـمـاـ بـأـنـهـ تـوـجـدـ
مـحـاـكـمـ شـرـعـيـةـ بـالـبـلـدـ الـذـيـ يـقـيـمـ فـيـ اـبـنـ وـالـمـرـأـةـ الـتـيـ تـزـوـجـهـ،ـ كـمـاـ أـنـ الشـهـودـ عـلـىـ الـعـقـدـ وـهـمـ أـبـنـاءـ أـخـوـاتـيـ غـيرـ
مـشـهـودـ لـهـمـ بـالـاسـتـقـامـةـ،ـ وـيـفـعـلـونـ الـمـنـكـراتـ،ـ وـلـاـ يـصـلـوـنـ.

لـذـاـ أـفـيـدـوـنـيـ بـالـتـفـصـيلـ عـنـ كـلـ مـاـ ذـكـرـهـ؟ـ وـجـزاـكـمـ اللـهـ عـنـ خـيـرـاـ،ـ وـأـرـجـوـ الرـدـ عـلـىـ بـرـيـدـيـ الـإـلـكـتـرـوـنـيـ،ـ وـالـسـلـامـ
عـلـيـكـمـ.

الجواب:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آلة وصاحبـهـ وـمـنـ وـالـاهـ، أـمـاـ بـعـدـ:

فقد سبق أن بـيـنـاـ أـنـ الزـوـاجـ بـغـيرـ وـلـيـ وـشـاهـدـيـ عـدـلـ باـطـلـ،ـ وـأـنـ المـرـأـةـ لـاـ تـمـلـكـ أـنـ تـزـوـجـ نـفـسـهـاـ،ـ فـيـ الفتـاوـيـ وـمـاـ أـحـيلـ
عـلـيـهـ فـيـهاـ:ـ "ـحـكـمـ زـوـاجـ السـرـ"ـ،ـ وـ"ـتـزـوـيجـ الـمـرـأـةـ لـنـفـسـهـاـ"ـ،ـ وـ"ـتـزـوـيجـ الـكـفـيلـ مـنـ الـعـاـمـلـةـ الـمـتـزـلـيـةـ بـغـيرـ وـلـيـ"ـ،ـ وـ"ـحـكـمـ زـوـاجـ
الـمـرـأـةـ دـوـنـ عـلـمـ أـهـلـهـاـ"ـ،ـ وـ"ـمـنـ وـلـيـ الـمـرـأـةـ فـيـ الـنـكـاحـ"ـ،ـ وـفـتـوـيـ الـلـجـنـةـ الدـائـمـةـ:ـ "ـمـنـ هـوـ وـلـيـ الـمـرـأـةـ الـذـيـ لـهـ حـقـ
تـزـوـيجـهـاـ؟ـ"ـ،ـ "ـالـشـهـودـ شـرـطـ فـيـ صـحـةـ الـعـقـدـ"ـ.

إـلـأـنـاـ ذـكـرـنـاـ فـيـ فـتـوـيـ:ـ "ـدـفـاعـاـ عـنـ الـمـفـتـيـ"ـ،ـ أـنـ جـمـهـورـ أـهـلـ الـعـلـمـ الـقـائـلـينـ باـشـتـرـاطـ الـوـلـيـ قـالـواـ:ـ إـنـ نـكـاحـ شـبـهـةـ،ـ
فـيـدـرـأـ بـهـ الـحـدـ،ـ وـيـبـثـ بـهـ النـسـبـ إـجـمـاعـاـ؛ـ لـأـنـهـ إـمـاـ أـنـ يـكـونـ وـطـنـاـ صـحـيـحاـ،ـ أـوـ وـطـنـاـ بـشـبـهـةـ،ـ هـذـاـ إـذـاـ تـوـلـيـ هـذـاـ عـقـدـ
الـمـذـكـورـ غـيرـ الـحـاـكـمـ أـوـ نـائـيـهـ،ـ فـإـذـاـ تـوـلـاـهـ الـحـاـكـمـ أـوـ نـائـيـهـ،ـ فـإـنـهـ لـاـ يـنـقـضـ.

قال ابن قدامة - الحنبلي - في "المغني" - بعد أن ذكر أن النكاح لا يصح إلا بولي - : "ـفـإـنـ حـكـمـ بـصـحـةـ هـذـاـ عـقـدـ
حـاـكـمـ،ـ أـوـ كـانـ مـتـوـلـيـ لـعـقـدـهـ حـاـكـمـاـ -ـ لـمـ يـجـزـ نـقـضـهـ،ـ وـكـذـاـ سـاـئـرـ الـأـنـكـحـةـ الـفـاسـدـ"ـ.

وقـالـ الإـيـمـانـ النـوـوـيـ -ـ الشـافـعـيـ -ـ فـيـ "ـالـمـهـذـبـ"ـ:ـ "ـفـإـنـ عـقـدـ النـكـاحـ بـغـيرـ وـلـيـ وـحـكـمـ بـهـ الـحـاـكـمـ،ـ فـيـهـ وـجـهـانـ،ـ أـحـدـهـمـ:
أـنـهـ يـنـقـضـ حـكـمـهـ؛ـ لـأـنـهـ مـخـالـفـ لـنـصـ الـخـبـرـ،ـ الثـانـيـ:ـ أـنـهـ لـاـ يـنـقـضـ،ـ وـهـوـ الـصـحـيـحـ؛ـ لـأـنـهـ مـخـتـلـفـ فـيـهـ"ـ.

وقـالـ خـلـيلـ بـنـ إـسـحـاقـ -ـ الـمـالـكـيـ -ـ فـيـ مـخـتـصـرـهـ:ـ "ـوـنـقـلـ مـلـكـ،ـ وـقـسـخـ عـقـدـ،ـ وـتـقـرـرـ نـكـاحـ بـلـاـ وـلـيـ -ـ حـكـمـ؛ـ أـيـ:ـ
فـيـرـتفـعـ بـهـ الـخـلـافـ إـنـ وـقـعـ مـنـ يـرـاهـ"ـ.

قالـ فـيـ "ـمـنـ الـجـلـيلـ"ـ شـارـحـاـ لـقـولـ خـلـيلـ:ـ "ـثـمـ بـيـنـ مـاـ يـعـدـ حـكـمـ رـأـفـعـ الـخـلـافـ،ـ فـقـالـ:ـ (ـوـنـقـلـ)ـ بـفـتـحـ الـتـونـ وـسـكـونـ
الـقـافـ (ـمـلـكـ)ـ بـكـسـرـ فـسـكـونـ؛ـ أـيـ:ـ قـولـ الـقـاضـيـ:ـ نـقـلـ مـلـكـ الشـيـءـ الـمـتـازـعـ فـيـهـ مـنـ فـلـانـ إـلـىـ فـلـانـ الـمـتـازـعـيـنـ فـيـهـ"ـ.

حكم منه رافع الخلاف، (وفسخ) بفتح فسكون (عقد) - بفتح فسكون - لنکاح أو بيع أو إجارة أو غيرها، متنازع فيه؛ أي: قوله: فسخت هذا العقد، حكم كذلك، (وتنقر) بفتح الفوقيه والقاف وضم الراء مثلاً؛ أي: تقرير (نكاح) امرأة زوجت نفسها (بغيرولي)؛ أي قوله: قررت (حكم) رافع للخلاف.
خبر "نقل" وما عطف عليه، وأراد المصنف بتقريره ما يشمل سكوت الحنفي عنه حين رفع له، وعدم حكمه بإثبات ولا نفي". اهـ

وعليه؛ مما دام الحال كما ذكرت: أن المحكمة الشرعية بأثيوبيا حكمت بصحة عقد النکاح، فالابن ينسب لأبيه، ولكن على ولدك أن يذهب لولي تلك المرأة، أو يتصل به إن تعدد السفر، ويجدد معه العقد النکاح، لأن الأول عقد فاسد .

أما زواج الرجل بدون علم والديه، فهو وإن كنا لا ننصح به، وهو مما لا يليق، ولا ينبغي للابن أن يفعله، إلا أنه إن تم مستوفياً للشروط يكون صحيحاً،
هذا والله أعلم

كاتب المقالة : الشيخ/محمد فرج الأصفر
تاريخ النشر : 19/10/2010
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com